تصدير

السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

منذ مطلع 2020 شهد العالم أزمة صحية استثنائية كشفت عن أوجه خلل ليست قليلة تشوب القواعد والنظم الاقتصادية والسياسية، بل والأخلاقية، التي تحكم عالمنا المعاصر. كما دقت هذه الأزمة المركبة ناقوس الخطر حول ما ينتظرنا في حال الاستمرار بهدر مواردنا دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة وحق الطبيعة علينا، ومن ثم فقد كان من آثار الأزمة ونتائجها غير المتوقعة أن رفعت من مستوى وعينا بأهمية السياسات البيئية، ووضعت خطط التنمية المستدامة على رأس قائمة اهتماماتنا.

إن الإسراع في تنفيذ خطط التنمية لما بعد الجائحة أعاد موضوع التمويل إلى الواجهة، إذ فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد تحدياً إضافياً في هذا الشأن، بسبب توجيه القسم الأكبر من الموارد المالية الوطنية والدولية لعلاج آثار هذه الأزمة.

والتزاماً منها بتعزيز العمل العربي المشترك في مجال التمويل المستدام، سعت الجامعة العربية إلى تبني آلية إقليمية في هذا الصدد، وفق خطوات تنفيذية واضحة تبدأ بإعداد تقرير يرصد الوضع العربي ويحدد العقبات التي تواجه التمويل المستدام، كما يقترح حلولاً واقعية لتجاوزها، توطئةً لتعزيز التعاون مع الدول العربية لمساعدتها في إعداد تقاريرها الوطنية، وصولاً إلى إصدار تقرير عربي موحد يجمع مخرجات هذه التقارير الوطنية ويشكل دليلاً للعمل العربي المشترك في مجال تمويل التنمية المستدامة.

وتنفيذاً لهذه الرؤية العربية، تبنت الجامعة العربية نهجاً يقوم على بناء الشراكات وتوحيد الجهود لتحقيق الأهداف، إذ أطلقت نهاية شهر يناير الماضي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مبادرة التمويل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً مشتركاً يسلط الضوء على واقع التمويل المستدام في المنطقة العربية، ويقدم توصيات بشأن السياسات الواجب تبنيها.

ويسرني في هذا الصدد أن نخطو معاً خطوة إضافية نحو اعتماد الآلية العربية للتمويل المستدام، إذ نشهد اليوم إطلاق «تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر» بالتعاون مع جمهورية مصر العربية، ويعد هذا التقرير الوطني الأول من نوعه، إذ اختيرت مصر لتنفيذ هذه التجربة، تمهيداً لتعميمها عربياً.

لقد أُعد هذا التقرير بنهج تشاركي جمع كافة الأطراف المعنية محلياً ودولياً لتشخيص الأوضاع في مصر واقتراح حلول تدعم السياسات الإنمائية التي رسمتها الدولة المصرية لنفسها، وبما يتسق مع أجندتها الوطنية التي حددتها رؤية مصر 2030. وإنني أتطلع في هذا السياق إلى تعميم الاستفادة من هذه التجربة عربياً، وبحيث تبني الدول عليها، وتضيف لها أيضاً، في إعداد تقاريرها الوطنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بجهود الدكتور محمود محي الدين – المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية المستدامة والمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، إذ أشرف بكفاءة واقتدار على قيادة نخبة من الخبراء من خيرة أبناء مصر لإنجاز هذا التقرير، كما أشيد بالتعاون المثمر والبناء مع

معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمصر، التي حرصت على تسهيل هذا الجهد، وسخرت كافة الإمكانيات لإنجاحه، وأتطلع إلى مواصلة العمل مع الجميع خدمة لأهدافنا المشتركة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكافة الجهات الدولية الشريكة، وعلى رأسها مؤسسة فورد لتقديمها التمويل والدعم اللازمين، وأثني على شراكتها المتميزة مع جامعة الدول العربية ودعمها السخي لأنشطتها.